دور المراكز البحثية في تنمية العلاقات المصرية السودانية

"مركز دراسات حوض النيل نموذجا"

محمد عبد الراضي محمود

مدرس الأنثروبولوجيا الثقافية بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية- جامعة القاهرة

ملخص :

تميزت العلاقات المصرية السودانية خلال مسيرتها بخصوصية وميزات نادرة الوجود جعلتها متفردة جدا على المستوى العربي أو الأفريقي أو حتى المستوى العالمي، واستفادت هذه العلاقة من ميزات الرابط الجغرافي الذى يربط البلدين، هذا بالإضافة لشريان الحياة (نهر النيل) الذى يجرى في طور البلدين ويرى حياضهما. إن كلا من البلدين (مصر- السودان) يمثل عمقا استراتيجيا للآخر، فوادي النيل (مصر- السودان) فهو قلب الوطن العربي وبوابة أفريقيا إلى قارتي آسيا وأوربا وهو امتدادهما الطبيعي إلى قلب القارة الإفريقية وشرقها وله مقومات وإمكانيات تعكس ضرورة التكامل باعتباره يمثل الصحوة المثلى لتحقيق المصالح المشتركة.

ونظرا لأن البحث العلمي يعد بمثابة الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تقدمها وتطورها، وتنمية علاقاتها مع دول الجوار، أصبحت المراكز البحثية من الوسائط الهامة التي تسهم في تنمية العلاقات الدولية، وتحديد أولويات القضايا الاستراتيجية فلقد أصبحت مراكز البحث العلمي مصدرا يعتمد عليها في تقديم الدراسات، والتقارير، والاستشارات في كثير من القضايا الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والأمنية، والعسكرية، والثقافية. وقلما نجد عضوا في البرلمانات أو في مجالس إدارة الشركات أو في منظمات المجتمع المدني غير معتمد على مركز بحثي يقدم له ما يحتاجه من آراء وأفكار، تساعده في إتخاذ القرار المناسب تجاه ما يعترضه من إشكالات أو ما يحتاجه من حلول أو مواقف. ولسنا بحاجة اليوم للتأكيد بأن مراكز البحوث المهمة، والمعروفة في العالم اكتسبت - بسبب ما تنجزه من دراسات وتقارير- مصداقية كبيرة في مجال تحديد أولويات القضايا الاستراتيجية التي تواجه العالم. هذا فضلا عن أهميتها في تعيين المسارات التي ينبغي للدولة أو المجتمع أن تسلكها عند تعاملها مع القضايا الإستراتيجية المختلفة، وعلى جميع الأصعدة السياسية والأقتصادية والأجتماعية والأمنية

والثقافية وذلك نظرا لما تعتمد عليه تلك المراكز البحثية من خزانات للأفكار think tank تجعلها مؤهلة للتعامل مع القضايا المختلفة.

وفى ضوء ما سبق جاءت هذه الورقة لترصد طبيعة الدور الذى تلعبه المراكز البحثية في تنمية العلاقات المصرية السودانية مع التركيز على مركز دراسات حوض النيل بجامعه القاهرة.

المحاور الأساسية للورقة البحثية :

المحور الأول : المراكز البحثية

- مفهوم المراكز البحثية
- أهمية المراكز البحثية ودلالات إحصائية
- نشأة المراكز البحثية مع التركيز على مصر والسودان
- المراكز البحثية (أرقام ودلالات إحصائية مع التركيز على الدول الإفريقية)
- التحديات التي تواجه المراكز البحثية في الوطن العربي

المحور الثاني: نموذج تطبيقي للمراكز البحثية في تنمية العلاقات المصرية السودانية

" مركز وادي النيل نموذجا"

المحور الثالث : رؤية مستقبلية لتنمية العلاقات المصرية السودانية في ضوء المراكز البحثية

المحور الأول : المراكز البحثية

تمهيد :

يعتبر البحث العلمي بمثابة قاعدة أساسية تنطلق منها مبادرات التنمية الصناعية والاجتماعية والاقتصادية، وهو مقياس تقدم الدول، كما أن التفاوت الواضح بين الدول المتقدمة والدول النامية يرجع بشكل أساسي إلى الاستثمار في البحث العلمي وتطبيق نتائجه في كافة القطاعات التنموية.

فلقد أصبح للمراكز البحثية دور ريادي في قيادة العالم وأداة لإنتاج العديد من المشاريع الاستراتيجية الفاعلة، ولم يجافِ الحقيقة أولئك الذين أطلقوا على مراكز الدراسات والأبحاث تسمية "خزانات التفكير" think tank، فالحكومات في العالم الغربي تستشيرها وتطلب خدماتها، لأن النظام السياسي وطريقة صناعة القرارات هناك هي عملية معروفة ومستقلة، فضمن دائرة صناعة القرار تحتل المراكز موقعا مهمًا، فهذه المراكز تشكل حلقة رئيسة إلى جانب الدوائر التشريعية والدستورية في تلك البلاد.

حيث تعتبر المراكز البحثية إحدى مؤسسات المجتمع المدني، وهى أيضا تمثل منابع للتفكير وصياغة الخطط، ويتم عن طريقها اكتشاف أو التنبؤ بحدث أو مشكلة واكتشاف الحلول للمشكلات المعقدة، وتقع على عاتقها مهمة تغيير نمط التفكير أو نمط أتخاذ القرار في الدولة بجانب مهمة تنبيه وتوجيه متخذ القرار. (الجميلي، ٢٠١٦)

فلقد أصبح لمراكز البحوث دورا رياديا في تناول البحوث العلمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تعمل على تسليط الضوء على المعوقات والظواهر السلبية التي تواجه مجتمعاتنا، واقتراح الحلول المناسبة والمساهمة في رسم الاستراتيجيات التي تهدف إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه.(عطية، ٢٠١٣)

فلقد أصبحت المراكز البحثية ظاهرة متصاعدة في كثير من دول العالم خاصة المتقدم منها، وبقدر ما تولى الدول أهمية للبحث والتنمية سواء من حيث النفقات أو من حيث توفير الكوادر والخبرات بقدر ما ينعكس ذلك بالإيجاب على ازدهار تلك الظاهرة ويزداد من ثم دور هذه المراكز. ولقد ازداد عدد هذه المراكز في دول العالم لاسيما في أوربا وأمريكا وتنوعت تخصصاتها في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعلوم الأخرى لدورها الكبير في التطور والتغيير. وفق Think Tank وان عدد المؤسسات البحثية في العالم العربي التي تستحق

مسمى تقرير الدراسة الأمريكية التي نفذتها جامعة بنسلفانيا بعنوان "برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية." الصادر في ٢٠١٤. هو ٣٨٧ مؤسسة، موزعة على جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، باستثناء الصومال وجيبوتي وجزر القمر. وتمثل أقل من ٧ر٥% من مجموع المراكز البحثية التي تضمنها التقرير والتي بلغ عددها (٦٨٢٦). (الجميلي، ٢٠١٦)

مفهوم المراكز البحثية:

لقد ظهر مفهوم المركز البحثي داخل الأدبيات الغربية مع بدايات عقد الخمسينيات من القرن العشرين. وعلى الرغم من ذلك، فإن بدايات نشأة هذه المراكز تعود إلى فترة تاريخية أبعد من ذلك بكثير وتحديدًا سنة ١٨٨٤ مع إنشاء مؤسسة بريطانية باسم Fabian Society حيث جاءت نشأتها بهدف استدراك التغيرات الاجتماعية ودراستها. بالإضافة إلى معهد بروكينز الأمريكي الذى أنشئ سنة ١٩٢٦. وفى مرحلة لاحقة أصبح هذا المصطلح " المركز البحثي للتعبير عن المؤسسات والمنظمات التي تقدم الاستشارة العسكرية وربما مركز Rand الأمريكي مثالاً واضحاً على ذلك والذى تم إنشاؤه سنة ١٩٤٥. (الأمير، ٢٠٠٧)

وتعرف المراكز البحثية في الموسوعة العالمية (Free Encyclopedia-Wikipedia) منظمة أو مؤسسة تدعي أنها مركزا للأبحاث والدارسات أو مركز للتحليلات حول المسائل العامة والمهمة. آما مؤسسة راند فعرفت المراكز البحثية بانها: تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة والتي تهدف إلى إجراء بحوث مكثفة ومركزة.

وعرفها " هاورد" بانها: مؤسسات بحثية هدفها الأساسي توفير البحوث والدراسات المتعلقة بالمجتمع والسياسات العامة وتشترك كل التعريفات على أنها مؤسسة أو معهد أو جماعة هدفها القيام بإجراء البحوث والدراسات في مجالات مختلفة وفق احتياجات ومتطلبات المجتمع وقطاعاته المختلفة. وأول نشأة للمراكز البحثية كانت في الجامعات الغربية ومعظمها تقليدا للجامعات الإسلامية في مرحلة الحروب الصليبية حيث كانت تسمى بالكراسي العلمية، وكان أول الكراسي كرسي الدراسات الشرقية في بولونيا وروما وباريس وكانت في الدول الإسلامية وقفية أي للوقف الإسلامي بعدها نشأت أول وقفية في بريطانيا وتسمى وقفية **"ديمورتن "** في جامعة أكسفورد لتشجيع الدراسات الدينية، بعدها بدأت تنشأ المراكز خارج الجامعات وأخذت تنحى منحىً جديدًا وهو تسخيرها لخدمة العلم والمجتمع. وظهرت عدة مراكز بحثية للغرض السابق أعلاه مثل مركز الدراسات الدفاعية في بريطانيا سنة ١٨٣٨ م ثم الجمعية الفابية، بعدها

انتشرت في الولايات المتحدة الأمريكية. وللمراكز البحثية أسماء عديدة حيث تسمى foundation وأحيانا تسمي معهد Institute وتُصَف مراكز أخرى بالصندوق found وفي حالات أخرى تسمى بالوقف endowment. (الزبيدي ، ٢٠١٦)

كما يمكن تعريف المراكز البحثية بأنها أية منظمة أو مؤسسة أو مركز للأبحاث والدراسات أو كمركز للتحليلات حول المسائل العامة والهامة، ويعرفها البعض بأنها أي منظمة تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص، وهى تلك الجماعات أو المعاهد المنظمة بهدف إجراء بحوث مركزة ومكثفة وتقدم الحلول والمقترحات للمشاكل بصورة عامة خاصة في المجالات التقنية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية. (موسي، ٢٠١٢)

وفى ضوء ما سبق يتضح لنا أن مفهوم المركز البحثي هو كيان علمي قائم من اجل تحقيق أهداف البحث العلمي من حيث تحليل القضايا الاستراتيجية وتقديم الحلول والمقترحات للازمات التي تمر بها الدول ووضع رؤى مستقبلية لتلك القضايا.

تصنيفات مراكز الأبحاث:

نوع المراكز البحثية	خصائصها
مراكز الأبحاث الحكومية وشبه الحكومية	ترتبط مراكز الأبحاث الحكومية بالدولة إداريا وماليا. وتدور مجالات عملها حول متطلبات الحكومة وسياستها، واحتياجات صانع القرار. ومن المآخذ عليها، هو اتسام هذه المراكز بالبيروقراطية في اتخاذ قرارتها، وضعف استقلاليتها، ومحدودية حريتها في إنجاز البحوث. كما أن هذا النوع من المراكز، لا يشكل بيئة مولدة للأفكار. إن اغلب ما تطلبه الدول مثلا من مراكز الدراسات ينحصر في استطلاعات الرأي، غير أن هذه الاستطلاعات تحوطها تساؤلات منهجية من ناحية وتبقى موضع تشكك من قبل المجتمع من ناحية ثانية، وكثير من نتاجها العلمي، لا يقع نشره، بسبب بيروقراطية القرار . يذكر أن هذه المراكز لا تشكو من مشكلة التمويل، لان يمولها يصرف من ميزانية الدولة. أما مراكز الأبحاث شبه الحكومية؛ فهي تعرف نفسها بأنها غير

	ربحية، ولكنها تجمع بين أكثر من مصدر للتمويل. وبعض المصادر الحكومية، وبعضها الأخر غير حكومي (مؤسسات داخلية أو منظمات أو ما نحون دوليون)
مراكز الأبحاث الخاصة	مما يميز هذه المراكز الخاصة عن المراكز الحكومية وشبة الحكومية، هو عدم ارتباطها ماليا أو إداريا بالقطاع الحكومي وهى تنتمى إلى مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية، وتتصف باستقلالها في إعداد أجندتها واهتمامها البحثي وبرامجها. وتتجه تلك الاهتمامات نحو قضايا المجتمع والدولة أو الشؤون الدولية. تستمد مصادر تمويلها من مشاريعها البحثية التي تتعاقد فيها مع منظمات مانحة أو رجال أعمال أو هيئات داعمة للبحث العلمي أو الوقف المالي، وتنشر هذه المراكز بشكل واضح في الدول العربية
مراكز الأبحاث ذات الطابع الأكاديمي	هي مراكز تابعة / أو خاضعة لجامعات أو مؤسسات تعليمية بعضها يكون مستقلا، ويعتمد على أكاديميين لتطبيق منهجيات البحث العلمي والتحليل العميق. يتأتى تمويل هذه المراكز من مصادر غير مشروطة: ما من ميزانية الجامعة أو من مؤسسات دولية داعمة للبحث العلمي، أو من شركات كبرى، أو من رجال أعمال. تتركز أعمالهم واهتماماتهم حول توفير التحليل المعمق للقضايا الساخنة والسياسات الأكاديمية والعامة، وتقديم الدراسات الاستشرافية بعيدة المدى. وتميل هذه المراكز أحيانا إلى الطروحات المثالية والأخلاقية وبعض هذه المراكز يمارس العملية التعليمية ويمنح درجات أكاديمية عليا.

المصدر (خالد ، ٢٠١٣)

كما تتنوع مراكز البحوث والدراسات وفقا لطبيعتها والمساحة العلمية التي تتعامل معها، حيث توجد مراكز بحث سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو صناعية أو مراكز بحوث تربوية أو مراكز بحوث التاريخ أو مراكز البحوث الاقتصادية أو مراكز البحوث الاجتماعية. فقد وقد تنشأ هذه المراكز داخل الوزارات أو داخل جامعات أو قد تنشأ بشكل مستقل. كما أنه وفقا للنطاق الجغرافي لعمل المراكز البحثية فنجد أحيانا مراكز تعمل داخل دولة واحدة على حين

نجد مراكز بحثية أخري ذات طبيعة عالمية ومنها المركز الدولي للازمات ومجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة.

دور المراكز البحثية :

أحتلت المراكز البحثية دورا ومكانه بارزة على الساحة الدولية ، وذلك لما تسهم به في:-

١- صناعة الأفكار والأهداف والوسائل التي تخص السياسة الخارجية والداخلية ودعم صناع القرار، فدائما رجل الإدارة والتنفيذ بحاجة إلى الجهود البحثية المركزة، التي تبلور له الخيارات وتوضح له السياسات، وتفصل له القضايا بشكل علمي ودقيق.

٢- إقامة وتنظيم حلقات نقاش عن المبادرات والسياسات المطروحة عن طريق عقد اجتماعات أو ندوات من أجل معرفة أثر السياسات على مصالح الدولة ومدى فعاليتها، وفي حالة فعاليتها تقوم المراكز بحشد الدعم لتلك السياسة بين مختلف المؤسسات أو معارضة تلك السياسة في حالة إضرارها بهذه المصالح.

- توفير العلماء والكفاءات لإعداد السياسات العامة ومواجهة القضايا الاستراتيجية وتحديد أولوياتها.

٣- المساعدة في إعداد مكونات وعناصر أو أجندات السياسات Policy Agenda.

٤- سد الفجوة ما بين المعرفة و التطبيق.

٥- تطوير الحياة المعرفية في الوسط العام، بما أن مراكز الأبحاث والدراسات عادة ما تستقطب أصحاب الاهتمام والخبرة، لذلك فإن لمؤسسات البحث الدور الأساسي في تطوير الحياة المعرفية والفكرية والعلمية في الوسط العام عن طريق أنشطتها الثقافية والعلمية ومنابرها الإعلامية المختلفة

٦- لها تأثير غير مباشر على المجتمع من خلال نشر الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع بأهم القضايا الدولية (موسى، ٢٠١٢).

نشأة وتطور المراكز البحثية في مصر والسودان :

بدأ البحث العلمي بمفهومه الحديث في السودان في مطلع القرن العشرين ببعض الجهود المحدودة لتحسين السلع والمواد الأولية ومراقبة الجودة، حيث أنشأت الإدارة البريطانية في عام ١٩٠٠م وحدة للمحاجر البيطرية اهتمت بمسح وتشخيص أمراض الحيوان، قامت بدراسات جيدة حول مرض الطاعون البقري. في عام ١٩٠٢م أنشئ معمل (ويلكم للأبحاث) لدراسة ومكافحة الأمراض المعدية وأمراض الطفيليات السائدة في المناطق الاستوائية. في عام ١٩٠٤م

أنشئت أول وحدة مستقلة للبحث الزراعي لمراقبة جودة المحاصيل الزراعية وحمايتها من الآفات. أدمجت عام ١٩١٩م في مصلحة الزراعة، في عام ١٩٢٧م أنشئت (معامل استاك) التي جمعت بين مهام إجراء التحاليل المخبرية الجرثومية والكيماوية خاصة في مجال الصحة العامة. تواصل التطور ليشهد العام ١٩٦٨ قيام هيئة للبحوث الزراعية وهي من أكبر المؤسسات البحثية في السودان. وفي عام ١٩٧٠م أنشئ المجلس القومي للبحوث لوضع سياسة قومية واستراتيجية للبحث العلمي لخدمة خطط الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وضم عدداً من المجالس البحثية المتخصصة لتطوير البحث العلمي بالتنسيق مع المؤسسات البحثية المختلفة بما في ذلك الجامعات. ولأسباب هيكلية وإدارية ومالية ألغي المجلس القومي للبحوث عام ١٩٩١م ليحل محله المركز القومي للبحوث لأجراء البحوث العلمية والتدريب عبر مراكزه المختلفة. تنفيذاً لقرار القمة العربية في دورتها١٨ التي عقدت في الخرطوم) (٢٩- ٣٠مارس ٢٠٠٦م) عقدت ندوة التعاون العربي في مجال البحث العلمي والتقني بالخرطوم في(١٠-١١ ديسمبر ٢٠٠٦م) برعاية السيد رئيس جمهورية السودان والسيد أمين عام جامعة الدول العربية. وتمثل الفترة من ١٩٣٨م - ١٩٤٠م معلماً هاماً في تاريخ البحث العلمي في السودان، إذ أنشئت مدارس القانون والطب البيطري والزراعة والعلوم والهندسة والآداب، وتطورت هذه المدارس فيما بعد إلي كليات مما ساعد في إثراء البحث العلمي بالكوادر المؤهلة وتطوير مناهج وطرق البحث العلمي. وبقيام ثورة التعليم العالي عام ١٩٩٠م، تعددت الجامعات الحكومية وانتشرت في مختلف أنحاء القطر بكلياتها وتخصصاتها المختلفة ليصل عدد الجامعات الآن إلى ٣٢ جامعة حكومية و ١٨ كلية تقنية حكومية (أبو جوخ، ٢٠١٢).

أما **في مصر** فإن نشأة و تطور المراكز البحثية بدأت بشكل أساسي في الخمسينات في مصر، مع تأسيس المركز القومي للبحوث عام ١٩٥٦ في القاهرة، بالإضافة إلى مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية الذي تأسس عام ١٩٦٨. و هما يرتبطان بهيئات حكومية، وتأسس معهد البحوث و الدراسات العربية عام ١٩٥٢، الذي كان يرتبط بالجامعة العربية والذي تحول لاحقًا إلى التركيز على الأداء التدريسي والتأهيل الجامعي على حساب العمل البحثي (الخزندار، ٢٠١٢)

- **أكاديمية البحث العلمي :**

تم إنشاء أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا في عام ١٩٧١، وتتمثل رسالة الأكاديمية في تشجيع التقدم العلمي والتكنولوجي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في جميع المجالات التي تتضمنها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وتعمل الأكاديمية على تحقيق ما يلى :

- توثيق الروابط بين مؤسسات العلم والتكنولوجيا في الداخل والخارج.
- العمل على جعل العلم والتكنولوجيا عنصرا فعالاً ومتكاملا في منظومة التقدم الاقتصادي وزيادة الدخل القومي.
- المشاركة في تطوير آليات الربط بين المراكز والمعاهد البحثية.
- نشر الوعى التكنولوجي بين الباحثين.
- رسم السياسة التي تكفل ربط أجهزة البحث العلمي والتكنولوجيا على المستوى القومي بالاتجاهات الرئيسية للبحوث العلمية والتكنولوجية التي توضع لمواجهة احتياجات الخطط العامة للتنمية .

وتقوم أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، بإصدار أكثر من ٨١ مجلة علمية بالشراكة مع دور النشر العالمية باللغة الإنجليزية. (http://www.asrt.sci.eg/ar/index.php/about-2)

- **المركز القومي للبحوث :**

تهدف رسالة المركز القومي للبحوث إلى النهوض بالبحوث الأساسية والتطبيقية، خاصة ما يتصل منها بالصناعة والزراعة والصحة العامة والبيئة، وكذلك المساهمة في حل مشاكل الإنتاج والخدمات، وتقديم الخيارات العلمية بهدف تطوير الإنتاج. ويرتبط المركز القومي للبحوث بعدة علاقات دولية متشعبة عملا بمبدأ تنوع المدارس العلمية، وذلك لكفالة الفرصة للمجموعات البحثية بالمركز للاطلاع على مختلف الاتجاهات العلمية والبحثية. (http://www.crci.sci.eg/?)

توزيع عدد المراكز البحثية think tank في بعض الدول الإفريقية

الترتيب	الدولة	عدد المراكز البحثية المطبق عليها المعايير
١	جنوب إفريقيا	٨٧
٢	مصر	٥٧
٣	نيجيريا	٤٦
٤	غانا	٣٧
٥	المغرب	٣٣
٦	كاميرون	٢١
٧	بوركينا فاسو	١٤
٨	إثيوبيا	١٣
٩	السودان	٥
١٠	أنجولا	٤
١١	تشاد	٣
١٢	الجابون	٢

Source: James Meganne, 2014 to think tanks index report, university of Pennsylvania, Penn libraries, 3 – 01 – 2015 .

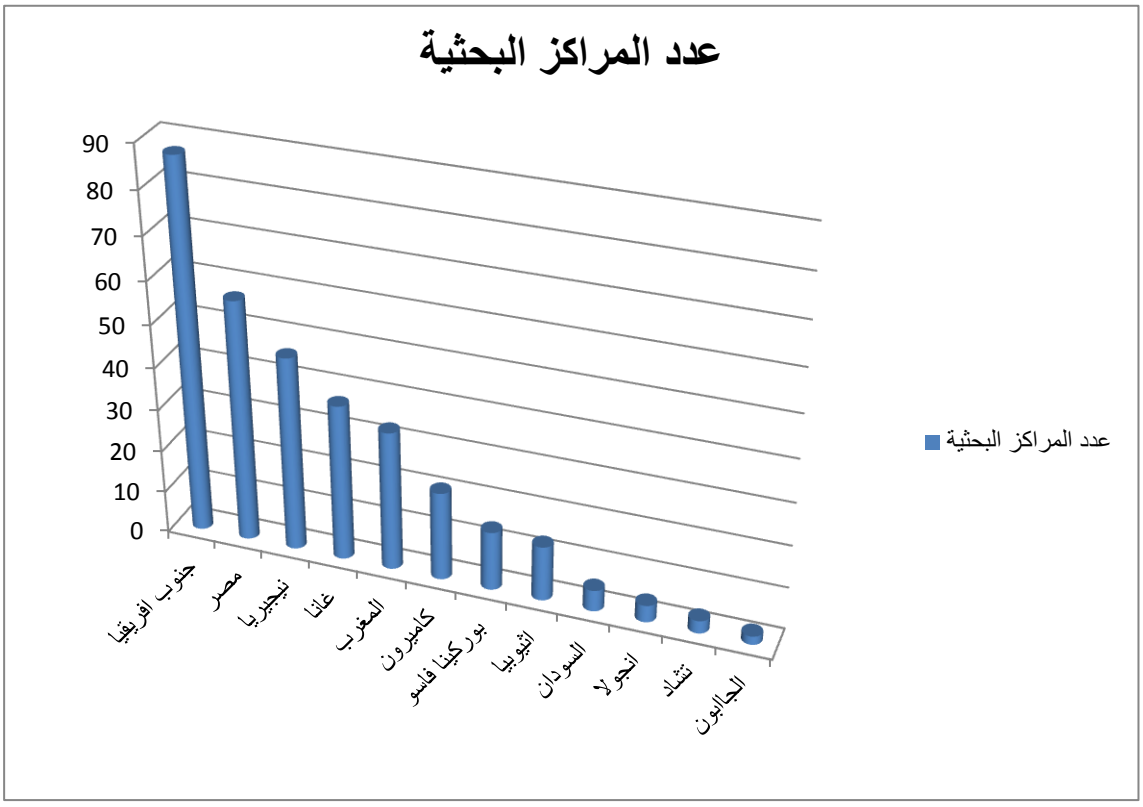

ولقد تم ترتيب هذه المراكز البحثية وفقا لمجموعة من المعايير التالية

- **معيار توفر الموارد ويتضمن المؤشرات التالية:**

• طبيعة الموارد البشرية ومدى كفاءة القيادات.

• وجود عدد كبير من الباحثين.

• مدى وجود عقود للشراكة بين مختلف المؤسسات في الدولة وهذه المراكز.

• مدى توفر القدرة على التواصل للمعلومات والبيانات الحكومية.
• مستوى ومدى تنوع واستقرار التمويل.
تسيير الفعال للموارد البشرية والمالية.

- **معيار جودة الأنشطة ويتضمن هذا المعيار المؤشرات التالية:**

• مدى اهتمام الرأي العام وباقي الخبراء بالمركز.
• عدد الأنشطة التي ينظمها المركز سنويا.
• عدد المنشورات وأهميتها.
• استقلالية المركز في إبداء الآراء.
• اهتمام الأفراد بنشاطات المركز وسمعته بين المواطنين.
• الاهتمام ببرامج التعليم والتدريب.
• التواصل عبر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الأنترنت.
• درجة فعالية الموقع الإلكتروني للمركز وتجديده.

- معيار جودة المخرجات: والذي يتضمن المؤشرات التالية:

• مدى جودة الأفكار ومدى اهتمام صناع القرار بها.
• تأثيرها على السياسات العامة والمجتمع المدني.
• درجة استخدام الأبحاث التي يصدرها المركز من الأطراف الأخرى.
• المساعدة على وضع جسر بين صناع القرار والجماهير والقدرة على إيصال مطالب جديدة لفئات مختلفة من المجتمع إلى أجندة صانع القرار.
• العلاقة الجيدة للمركز مع المواطنين، تقديم الخدمات، نشر الوعي بالحقوق والواجبات.

ومن أكثر الحقول والمجالات التي نجد انتشار مراكز الفكر التي تهتم بها نجد:

- الدراسات الأمنية.
- الدراسات حول الطاقة.
- دراسات السياسة الخارجية.
- الدراسات الاقتصادية.
- الدراسات المتعلقة بالتعليم.
- الدراسات المتعلقة بالصحة.
- الدراسات المتعلقة بقضايا البيئة.
- الدراسات المتعلقة بالأنظمة السياسية والديمقراطية. (زكية، ٢٠١٥)

أهم الإشكاليات و التحديات التي تواجه دور وفعالية مراكز الأبحاث و الدراسات:

إن هناك مجموعة من الإشكاليات والتحديات التي تواجه مراكز الأبحاث والدراسات التي تؤثر على دورها وفعاليتها، سواء في مجال البحث العلمي بشكل عام وفي مجال صنع السياسات العامة وعملية صنع القرار بشكل خاص. إن الإشكاليات والتحديات التي تواجه مراكز الأبحاث والدراسات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين، الأولى الإشكاليات العامة المشتركة، و الثانية الإشكاليات التي ترتبط بخصوصية البيئة التي تعمل فيها مراكز الأبحاث و الدراسات، ونقصد هنا بالتحديد البيئة العربية. وفيما يلي استعراضًا لأهم هذه المشكلات التحديات.

أولا: الإشكاليات و التحديات العامة المشتركة:

- **إشكالية التمويل Funding :** إن إشكالية توفير التمويل اللازم لمراكز الأبحاث والدراسات، أو للمشاريع البحثية التي تقوم أو ترغب بإنجازها، تعتبر من أهم التحديات لإشكاليات التي تواجهها مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة، فهذه الإشكالية تلعب دورًا محوريًا في سياسات المراكز واستقلاليتها العلمية والسياسية، وكذلك في تحديد أجندتها البحثية، وأحيانًا في اختيار مستوى أو نوعية الخبراء والباحثين، أي مستوى الكفاءات العلمية القائمة على البحوث والدراسات. وبالمحصلة في مستوى أو الجودة العلمية للدراسات أو المنتوج العلمي. وهذه الإشكالية تعتبر من أخطر و أصعب التحديات التي تواجه المراكز البحثية الخاصة.
- **إشكالية الموضوعية و الاستقلالية العلمية**: إن مشكلة الاستقلالية العلمية هي تحد آخر يواجه مراكز الأبحاث الخاصة، و يقصد بالاستقلالية هنا سواء من حيث اختيار المواضيع أو تحديد الأجندة البحثية، أو الاستقلالية في التعبير ونشر نتائج الدراسات، أو في قدرتها بالمحافظة على الموضوعية العلمية في الدراسات والأبحاث. بمعنى آخر إن إشكالية الاستقلالية في جوهرها تعتمد على مدى توفر استقلالية القرار السياسي والعلمي والمالي لهذه المراكز. وإن مستوى الإستقلالية عمومًا يخضع لمجموعة من العوامل منها مستوى الحريات السياسية، ومستوى التطور الاجتماعي والعلمي في الدولة، ومدى توفر التمويل ومصادره. ولذلك وحرصًا على الاستقلالية، تشترط بعض مراكز الفكر والأبحاث العالمية على عدم قبول التبرعات المشروطة، أوعدم الاعتماد في تمويل مشاريعها وعقودها البحثية على الحكومة إلا بنسبة محدودة وضيقة مثال ذلك معهد بروك نجز الأمريكي، ومركز الدراسات من الحكومة وتعتمد العديد من مراكز الأبحاث والدراسات على "الوقف" لتمويل جزء كبير من ميزانيتها. من ناحية أخرى، فإن إشكالية الاستقلالية العلمية تتأثر في أحيان كثيرة بطبيعة الانتماء الأيديولوجي أو الارتباط السياسي لمراكز الدراسات أو القائمين

عليها. وإن كان لديها التمويل الخاص بها، و هذا الانتماء أو الارتباط يؤثر في تحديد الأولويات البحثية، ومنهجية التحليل العلمي، وطبيعة قضايا ومواضيع الدراسات، وتوصياتها، ونوعية النشر العلمي وأولوياته.

- **الاستمرارية في الإبداع و الابتكار و إنتاج الأفكار الجديدة**: إن عملية الإبداع العلمي والفكري وإنتاج الأفكار الجديدة في البحث العلمي وإعداد السياسات العامة يعتبر من التحديات الصعبة التي تتطلب كفاءات وخبرات علمية مميزة. وهذا التحدي يعني القدرة المستمرة على العمق في تحليل المشكلات و توفير الحلول الإبداعية مع القدرة العلمية على حسن استشراف المستقبل.

وعادة توفر هذه القدرة الإبداعية لبعض مراكز الأبحاث يجعل منها ذات تأثير ونفوذ لدى صناع القرار وفي صناعة السياسات العامة، و مرجعية علمية لدى الباحثين و المهتمين. إن حجم ومستوى الإبداع و الابتكار لدى مراكز الأبحاث و الدراسات يجعلها تسير باتجاه المزيد من الفعالية والتأثير سواء على الصعيد المجتمعي أو الدولة أو الشؤون الدولية، أو مستوى صناع القرار في مختلف القطاعات التي تقع ضمن مجالات اهتمامات و عمل هذه المراكز البحثية (الخزندار، ٢٠١٢).

المحور الثاني:نموذج تطبيقي للمراكز البحثية في تنمية العلاقات المصرية السودانية

" مركز دراسات حوض النيل نموذجا"

النشأة

أنشئ مركز الدراسات السودانية في إبريل ٢٠٠٥، ورغم حداثة النشأة وكونه مازال في دور التجهيز والتأسيس، فقد قام بعدد من الأنشطة الهامة، وينتظر قيامه بدور كبير في ظل الأوضاع الراهنة.

تغير المسمى :

تم تغير مسمى المركز من مركز الدراسات السودانية إلى مركز دراسات حوض النيل في ٢٠١٦، وذلك لخدمة الأهداف القومية والمساهمة في التعريف بدول حوض النيل ودعم فرص التعاون الإقليمي بين مصر وبقية دول الحوض.

• ومن أهم الأنشطة التي قام بها:

(١) عقد حلقة نقاش في نوفمبر ٢٠٠٥، حول "سيناريوهات المستقبل في السودان في ظل اتفاقيات السلام".

(٢) عقد حلقة نقاش في نوفمبر ٢٠٠٥ حول "تداعيات قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣" بالإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وشارك في الحلقتين شخصيات مصرية وسودانية كبيرة.

(٣) أقام المركز ورشة عمل مشتركة مع كل من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وجامعة الأحفاد بأم درمان، وجامعة يورك بكندا ، حول مشروع "تطوير وتحوير سبل كسب العيش كمنهج لبقاء السلام في دارفور"، وذلك في نوفمبر ٢٠٠٥.

(٤) ندوة حول التطورات الراهنة في السودان وأفاق المستقبل في مايو٢٠٠٦.

(٥) محاضرة وعرض فيديو حول إعادة أعمار دار فور – كلمندو نموذجاً للمتحدث أ.د.على أبو زيد على الأمين العام لشبكة منظمات دار فور الطوعية – الأحد ٢٠٠٧/٩/١٦ .

(٧) وضع خطة مقترحة للمركز تجدد سنوياً.

(٨) نظم المركزعدداً من المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، والدورات التدريبية، ودراسات، وتقارير. هذا بخلاف المحاضرات واللقاءات الخاصة بالشأن السوداني والعلاقات المصرية السودانية.

مؤتمرات مركز البحوث والدراسات السودانية:

- مؤتمر دولي حول: موارد المياه وتحديات التنمية في السودان "بين مخاطر الندرة والصراع وكوارث الفيضانات والسيول والنزوح". بالتعاون مع هيئات معنية بذلك مثل وزارات الموارد المائية والري ووزارة والخارجية- بمصر والسودان والجامعة العربية - إدارة السودان- والمنظمات والمراكز الدولية ذات الصلة.
- مؤتمر دولي أو ورشة عمل حول: أفاق الاستثمارات ومشروعات التنمية المصرية والعربية ومعوقاتها في السودان برعاية ومشاركة رجال الأعمال والمستثمرين والمؤسسات المعنية.
- مؤتمر دولي حول: مشروعات الري في شمالي السودان وتأثيراتها - بالاشتراك مع البرنامج المصري الإفريقي بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة.

ورش عمل:

- ورشة عمل حول: برنامج عمل لبناء السلم وإعادة الإعمار في دار فور. بالتعاون مراكز ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية في مصر والسودان وغيرهما.
- ورشة عمل حول: أوضاع المرأة العربية في مناطق النزاعات المسلحة وحالة المرأة السودانية ودورها في الصراع وبعد الصراع. بالتعاون مع منظمات وحركات دولية معنية بالمرأة والصراعات والسلام والتنمية.

دورات تدريبية:

- دورة تدريبية تثقيفية في: الشئون السودانية وحوض النيل. للأكاديميين والإعلاميين والدبلوماسيين ومنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال والراغبين في الاستثمار في السودان، من المهتمين بشؤون السودان وحوض النيل. بالتعاون مع جهات أكاديمية وبحثية ذات صلة. دورة متكررة.

- دورة تدريبية: في النزوح القسري وحقوق النازحين واللاجئين وإدارة الأزمات في حالات الطوارئ الإنسانية. بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين. دورة متكررة.

- ينظم عدد من الدورات التدريبية مع بعض مراكز التدريب من خارج جامعة القاهرة.

- **دراسات:**

- تحرير التقرير السنوي عن حالة السودان والعلاقات المصرية السودانية.

- العمل على وضع خطة مشروع بحثى كبير لتمويله من جهات مانحة ومشاركة عن: السودانيون في مصر- حجمهم توزيعهم خصائصهم الأثنية والديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية ودوافع توافدهم ومدة إقامتهم ومشكلاتهم الخ. مع دراسة حالة اللاجئين والنازحين في مصر.

- محاضرة وعرض فيديو حول (إعادة أعمار دار فور – كلمندو نموذجاً) للمتحدث/ أ.د.على أبو زيد على الأمين العام لشبكة منظمات دار فور الطوعية – والمنسق أ.د. عزيزة محمد على بدر- الأحد ٢٠٠٧/٩/١٦.

- حلقة نقاشية عن: (التطورات السياسية الراهنة في السودان- غزو أم درمان التوترات في منطقة إبّيى – اتفاق التراضي الوطني) للمتحدث أدهاني رسلان رئيس تحرير ملف الأهرام الاستراتيجي ورئيس وحدة دراسات السودان وحوض النيل بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – والمنسق أ.م. عزيزة محمد على بدر الأربعاء ٢٨ /٢٠٠٨/٥.

- محاضرة عن ((التطورات الراهنة في أزمة دارفور)) للمتحدث أ.د.عبد الله زكريا رئيس المركز العالمي للدراسات الأفريقية بالخرطوم- والمنسق أ.د. عزيزة محمد على بدر الاثنين ٢٠٠٨/٦/٢٣.

- حلقة نقاش عن (التطورات السياسية في السودان) للمتحدث أ.د فارمينا مكويت منار ممثل حكومة جنوب السودان في القاهرة - المقرر أ.د. عزيزة محمد على بدر. الأحد ٢٠٠٨/١١/٢٣.

- الاشتراك في كتاب حول رأى النخبة المصرية في موضوع توقيف الرئيس البشير والمحكمة الجنائية الدولية، من قبل مديرة المركز، تحرير السيد/جمال عنقرة صحفي سوداني والسيدة ست البنات بمكتب المؤتمر الوطني بالقاهرة.

 ورشة عمل وحلقة دراسية وتدريبية حول:

((اتفاقية يوليو ١٩٥١ وبرتوكول عام ١٩٧٦ واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩ المتعلقين بوضع اللاجئين وعلاقتهم بحقوق الإنسان))

بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمفوضية بالقاهرة ٢٠٠٩/٣/١٠ حتي ٢٠٠٩/٣/١٢.

عقد المؤتمر الدولي حول: (الشراكة المصرية السودانية الليبية من أجل التنمية والاستثمار) بالاشتراك مع جامعة سبها وجامعة السابع من إبريل يومي ١٤- ١٥ ديسمبر ٢٠٠٩.

• عقد مؤتمر حول:

(العلاقات المصرية السودانية، في ضوء الظروف الراهنة في السودان) وذلك يومي ١٢-١٣ ديسمبر ٢٠١٠

 القيام بطباعة ندوة "العلاقات المصرية السودانية عبر العصور".

 استقبال بعض السفراء الأفارقة في ورش عمل.

• عقد مؤتمر حول: (المثلث الذهبي وإمكانات التكامل والتنمية) وذلك يومي ٥-٦ ديسمبر ٢٠١٢

 تم عقد دورة المفوضية العليا لشئون اللاجئين لعام ٢٠١٣ في شهر إبريل / ٢٠١٣ وعنوانها: (حماية اللاجئين في إطار القانون الدولي)

 تم عقد دورة المفوضية العليا لشئون اللاجئين لعام ٢٠١٣ في ٢٠١٣/٩/٢٩ وعنوانها: (القوانين المنظمة لشئون اللاجئين)

 المؤتمر الدولي حول "المياه والطاقة في دول حوض النيل إمكانات التكامل والتنمية" يومي الأربعاء والخميس الموافق ٢٦-٢٧- فبراير ٢٠١٤.

تقييم دور مركز دول حوض النيل في تنمية العلاقات المصرية السودانية:-

في بداية الأمر من الصعب الحكم على دور مراكز الدراسات في أية دولة دون إدراك البيئة العامة التي تعمل فيها هذه المراكز إذ تتشابك نشاطات هذه المراكز مع حركة المجتمع في مختلف جوانبها، ومع الحكومة في مختلف قراراتها، ومع القوى الاجتماعية المنظمة في مجتمع مدني من أحزاب وغيرها، كما أنها غير منفصلة عن انعكاسات بيئاتها الإقليمية والدولية فمن ناحية أخرى لابد من الإشارة إلى غلبة الطابع المحافظ للثقافة السائدة بشكل يحول دون ارتياد الباحثين لموضوعات تتحدى المنظومة المعرفية والقيمية للمجتمع، ويكفي الإطلال على عدد الدراسات المستقبلية أو الدراسات السياسية أو الفكر الديني أو الأبعاد القبلية في مراكز الدراسات أو الجامعات لنكتشف المساحة المحدودة المتاحة للباحث، وقد يختلف الأمر عند

الحديث عن دولتى مصر والسودان حيث تربطهم علاقات الجوار والدين واللغة والنيل ، ولذا وجب علينا التركيز على دور مركز دول حوض النيل – مركز الدراسات السودانية سابقا- في دعم وتنمية العلاقات المصرية السودانية وتتضح معالم هذا الدور في النقاط التالية :-

- التركيز على دراسة الأوضاع السياسية الراهنة في دولة السودان الشقيقة.
- التركيز على بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية من خلال الدورات التدريبية والتثقفية المختلفة.
- التحضير للعديد من المؤتمر والندوات وورش العمل التي تدعم العلاقات المصرية السودانية.
- استضافة العديد من الكوادر البحثية السودانية الأمر الذي يعكس تبادل الخبرات العلمية والثقافية.

وفى ضوء ذلك يتضح لنا أن المراكز البحثية تلعب دورا فاعلا في دعم العلاقات المصرية السودانية بل وإعادة بناءها، ولعل هذا يعتمد على الآليات المختلفة التي تعتمد عليها المراكز البحثية ومنها ما يلى :

١- التلفزيون ووسائل الإعلام حيث يظهر باحثين المراكز البحثية والرأي والفكر بشكل منتظم في البرامج المختلفة، وفي كثير من الأحيان تقوم العديد من الصحف باقتباس أقوالهم.
٢- الظهور العام (Public Appearance) يتاح لباحثي وعلماء المراكز البحثية فعليا وبشكل يومي التحدث أمام الجمهور والجامعات والكليات والسيمنارات ولجان المناقشة.
٣- إمكانية الوصول إلى صانع القرار
٤- الاتصالات الشخصية.

المحور الثالث: رؤية مستقبلية لتنمية العلاقات المصرية السودانية في ضوء المراكز البحثية

إن صياغة رؤية مستقبلية لتنمية العلاقات المصرية السودانية يتطلب تقييم الوضع الراهن لتلك العلاقات وخاصة من منظور المراكز البحثية والعلمية .

فالعلاقات المصرية السودانية موضوع في غاية الحيوية، وهو موضوع يقع في صميم التخطيط الاستراتيجي والنقد الثقافي والدراسات الفكرية الجادة التي تحاول التأسيس لتفسير العلاقة بين مصر والسودان. فما لاشك فيه أن العلاقات بين البلدين تضرب بجذورها أعماق التاريخ، ومن الطبيعي أن وتيرة العلاقات المصرية السودانية قد تتابين ما بين القوة والضعف على مراحل التاريخ، وهذا لا يقلل من استراتيجية العلاقات بين البلدين، فالسودان تعد بمثابة الحليف الاستراتيجي الذى يمثل استقرار أوضاعه مؤشرا لاستقرار الأوضاع المصرية.

ولقد دأبت العديد من المراكز البحثية وبخاصة الاستراتيجية - في مصر والسودان - التي تهتم بتناول القضايا والأوضاع السياسية بدراسة تلك العلاقات والعوامل التي تؤثر عليها، البرهان

الأكبر على ذلك المحفل العلمي الذى نحن بصدده اليوم، وفيما يلى محاور دعم العلاقات بين البلدين:

أولاً: مياه النيل

ضرورة التنسيق المشترك للحفاظ على استمرارية المنفعة المشتركة من مياه النيل؛ حيث أن غالبية المهددات التي تخشاها مصر تمثل تهديداً مبكراً للسودان باعتبارها أهم دول مجرى النيل والأكثر قرباً من أنشطة دول المنبع السالبة والإيجابية وأن خيار وحدة السودان استراتيجي بالنسبة للمنافع المشتركة.

ثانياً: الأمن الغذائي

هناك ضرورة مُلحة لإحداث حالات من الاكتفاء الذاتي حتى لا تتعرض دولتا وادي النيل للابتزاز الغذائي وخصوصاً إذا ما تم استعراض الموارد المادية والبشرية التي تتمتع بها كل من مصر والسودان.

ثالثاً: الاتفاقيات الثنائية

إنقاذ الاتفاقيات الموقعة بين الدولتين من الانهيار وتنشيط تفعيل تلك الاتفاقيات وتعديلها بما يواكب المصالح المشتركة والدعوة لتطوير اتفاقية الحريات الأربع «العمل والانتقال والإقامة والتملك» ومراعات المكاسب والحقوق الشعبية في الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمارات الاستراتيجية حتى تجد ترحيباً على أرض الواقع.

رابعاً: التنسيق المتبادل

التنسيق المتبادل على مستوى الأنظمة الرسمية والحوار المفتوح حول القضايا العامة المشتركة على المستوى الشعبي والتناول الإعلامي الإيجابي للقضايا المتعددة والمحاولات الدائمة لتقريب وجهات النظر حول القضايا الخلافية وتصحيح الأخطاء بانتقاد السلبيات.

المراجع التي اعتمدت عليها الورقة البحثية

- أبو جوخ، أبو بكر. (٢٠١٢)، البحث العلمي في مؤسسات التعليم الواقع والآفاق،
- الأمير، نيللي كمال. (٢٠٠٧) دور المراكز البحثية في تشكيل الرأي العام وصورة الآخر : دراسة لحالة مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي بعنوان : استطلاعات الرأي العام واتخاذ القرار: بين النظرية والتطبيق، مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار والمنعقد في الفترة ٦- ٨ فبراير .
- الجميلي، عظيم كامل. (٢٠١٦) دور المراكز البحثية في حل مشكلات المجتمع المعاصر، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ٦(٤) إصدار خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب، العراق.
- خالد، وليد محمود. (٢٠١٣) دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، يناير.
- الزبيدي ، رعد خلف محمد (٢٠١٦) دور المراكز البحثية في جامعة تكريت بالتنمية العلمية والمجتمعية في محافظة صلاح الدين، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، السنة: ، المجلد ٦(٤) إصدار خاص بالمؤتمر الوطني للعلوم والآداب، العراق.
- زكيه، رانجه .(٢٠١٥) دور مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر tanks think في ترشيد السياسات العامة في الدول العربية، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر تحت عنوان ترقية البحث العلمي، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، والمنعقد في الفترة من ١٨-١٩ أغسطس.
- عطية ، سميرة حسن. (٢٠١٣) دور المراكز البحثية في الحد من ظاهرة انتشار المخدرات وتأثيرها على المجتمع العراقي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، العدد ٤٣، ص ص ١٧٥-٢٠٠.
- موسي، ريم محمد .(٢٠١٢)، دور المراكز البحثية في نشر ثقافات الدراسات المستقبلية، مركز دراسات المستقبل نموذجا، مجلة دراسات المستقبل، مركز دراسات المستقبل، الخرطوم، السودان، العدد ٥، مجلد ٢، ص ص ١٤٩- ١٦٧

- James Mecganne, 2014 to think tanks index report, university of Pennsylvania, Penn libraries, 3 – 01 – 2015.

المواقع الإلكترونية

http://www.asrt.sci.eg/ar/index.php/about-2

http://www.crci.sci.eg/?

http://african.cu.edu.eg/sudancenter.htm